



السبت 8 / 2003



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

فهرس العدد

الصفحة

مسلسل

الافتتاحية:

١ معاداة الفلسطينيين ومعاداة السامية



تقارير وتحليلات:

٢ ردود الفعل العالمية حول تقرير "الأدلة الأمريكية"

٤ قطاع النفط العراقي أمام نذر ومخاطر الحرب

٦ مستقبل الغاز الطبيعي.. الفرص والتحديات

٨ الاقتصاد الأوروبي.. أداء ضعيف ومستقبل قاتم؟

١٠ انعدام التنسيق يعرقل خطط السياسة النووية الهندية



أخبار الساعة حول العالم:

١٢ طهران

١٣ أنقرة

١٤ برلين



١٥ علوم وتكنولوجيا



أهم الأحداث :

١٦ خامس حاملة طائرات أمريكية تنتشر في الشرق الأوسط

١٦ لقاءات بين الفصائل الفلسطينية تمهيدا لاستئناف حوار القاهرة

١٧ النفط يقفز مجددا في الولايات المتحدة وأوروبا لأعلى مستوياته في عامين

١٧ الهند تريد القيام بتجربة صاروخ بعيد المدى



١٨ شريط الأنباء



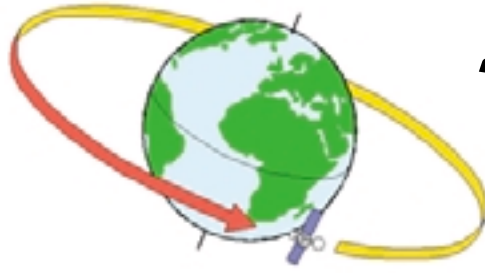
عرض كتاب:

٢٠ بذور النار: الصين وقصة الهجوم على أمريكا

* ملاحظتكم واستفساراتكم ، يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel : (00971 - 2) 6425697 - 6427000 Fax : (00971 - 2) 6428231 - 6426525





معاداة الفلسطينيين ومعاداة السامية

إسرائيل دولة مسكونة بوهم «الخوف والخطر» القادم من الخارج تارة والنابع من الداخل تارة أخرى، ولا تستطيع العيش من دون هذا الخطر المزعوم أو هكذا يرى المتطرفون فيها والمسؤولون عن صياغة نظرية الأمن القومي لها، لأنه يوحد شتاتها السياسي والمذهبي والعرقي الذي لم تتح له الفرصة للظهور على السطح وتهديد أركان الدولة، حتى أن البعض في إسرائيل وقف ضد عملية السلام مع العرب عند انطلاقها، معتبرا أن السلام يعني زوال إحساس الإسرائيليين بالخطر وبالتالي التفاتهم إلى خلافاتهم الداخلية العميقة والخطيرة.

يدعو إلى ما سبق التقرير الذي أعده مسؤول في وزارة الداخلية الإسرائيلية وقدمه إلى رئيس الوزراء آرييل شارون ويذهب إلى القول بأن تعدد الزوجات لدى عرب إسرائيل أو عرب ١٩٤٨ يمثل خطرا على الأمن القومي لإسرائيل لأنه سيؤدي إلى زيادة عدد العرب وتعظيم وزنهم السياسي في مقابل اليهود، ويضر بالتركيبة الديمغرافية في الدولة، حتى أن التقرير يؤكد أن هذه الظاهرة تمثل «خطرا شاملا على الدولة العبرية».

وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها الحديث في إسرائيل عما يسمى بخطر عرب ١٩٤٨ حيث أثبتت هذه المسألة مرات عديدة من قبل وخاصة من جانب المتطرفين والمتشددون الذين ينظرون إلى وجودهم على أنه مهدد ليهودية الدولة وهويتها، وأصبحت هذه القضية أكثر إلحاحا بعد انطلاق عملية السلام من مدريد عام ١٩٩١ والحديث عن دور عرب ٤٨ كجسر للتواصل بين العرب وإسرائيل، حيث نظر إليهم من قبل الكثيرين داخل إسرائيل على أنهم «طابور خامس» عربي في الداخل، ثم زادت مظاهر العداء لهم بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية العام قبل الماضي والتعاطف الذي أظهره معها ومظاهراتهم الراضية للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية، وهذا ما اتضح من الشدة التي تعاملت بها الشرطة الإسرائيلية مع هذه المظاهرات والتي وصلت إلى حد القتل.

وما يقلق إسرائيل من عرب ٤٨ أنهم استطاعوا، رغم الجنسية الإسرائيلية التي يحملونها والمحاولات العديدة لغسل أدمغتهم، الحفاظ على هويتهم الفلسطينية العربية وإيمانهم بقضية فلسطين والدولة الفلسطينية حتى مع اتهام بعض العرب لهم، في بعض المراحل، بالخيانة لقبولهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية والعيش تحت الاحتلال.

والواقع أن تعامل إسرائيل مع عرب ٤٨ هو مثال للعنصرية ودليل على زيف الديمقراطية الإسرائيلية التي تروج لها إسرائيل على أنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. فعلى الرغم من أنهم مواطنون إسرائيليون وفقا للقانون فإنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من مظاهر الخدمات العامة التي تقدم للإسرائيليين، بحيث إنه يمكن القول إنهم مواطنون من الدرجة الثانية بالنظر إلى مظاهر التمييز ضدهم واضطهادهم بأشكال مختلفة. وعلى الرغم مما سبق لا تتم إثارة ملف حقوق الإنسان في إسرائيل دوليا بالشكل الذي يحدث بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى، ولا توجه لها تهمة العنصرية الفجة ومعاداة (الفلسطينيين) على غرار معاداة (السامية) غرة الاتهامات الإسرائيلية لكل من ينتقد سياساتها في العالم.



ردود الفعل العالمية حول تقرير «الأدلة الأمريكية»

تباينت بشكل كبير ردود الفعل العالمية حول تقرير «الأدلة» الذي استعرضه وزير الخارجية الأمريكي أمام مجلس الأمن يوم الأربعاء الماضي، حيث تفاوتت ما بين مؤيد لكل ما جاء في التقرير مثل الموقفين البريطاني والإسرائيلي، ومتحفظ على الأدلة التي أوردها التقرير مثل مواقف فرنسا وروسيا والصين، ومتجنباً الإشارة إلى ما جاء في التقرير ومطالباً بإعطاء مزيد من الوقت لفرق التفتيش مثل مواقف أغلب الدول العربية والإسلامية. ومع ذلك فإن الوقت ما زال مبكراً لتقييم التأثير العالمي الذي تركه الخطاب الأمريكي، خاصة أن معظم الدول، لا سيما ثلاث من دول «الفيديو» تطالب بدراسة كل ما جاء في هذا التقرير قبل الحكم عليه بشكل قاطع.

في خطابه أمام مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء الماضي، اتهم وزير الخارجية الأمريكي كولن باول العراق بإخفاء أسلحة محظورة، واعتماد الخداع والتضليل مع المفتشين، وإيواء عناصر من تنظيم «القاعدة»، وامتلاك برنامج للصواريخ بعيدة المدى، واحتقاره الحياة البشرية باستخدام سجناء عراقيين كفتران تجارب للأسلحة الكيماوية، ومواصلة برامجه في إنتاج فيروس الجدري والأسلحة الجرثومية والنووية، وإعاقة عمليات التفتيش والتجسس على المفتشين الدوليين وإخفاء معدات و مواد محظورة عنهم، وإخفاء العلماء عن المفتشين وتهديدهم بالقتل إن هم أدلوا بما هو محظور، وغيرها من التهم التي أراد وزير الخارجية الأمريكي أن يوحى من خلالها بأن العراق قد خرق مادياً قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١. ودعم الوزير الأمريكي هذه التهم ببعض صور الأقمار الصناعية ومحادثات هاتفية بين ضباط عراقيين يقول إنها تثبت أن العراق يخفي شيئاً محظوراً عن المفتشين.

تقرير
سياسي

من جانبه، وكما هو متوقع، نفى العراق من خلال مندوبه الدائم لدى الأمم المتحدة محمد الدوري الاتهامات الأمريكية جميعها. وألقى الدوري كلمة وصف فيها ما ورد في كلمة وزير الخارجية الأمريكي من تهم بأنها ادعاءات باطلة وملفقة، ونفى صحة أي منها، مؤكداً أن الهدف منها هو تبرير فكرة الحرب والعدوان على العراق.

وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة دائمة العضوية في مجلس الأمن التي أعلنت تأييدها التام لكل ما جاء في تقرير وزير الخارجية الأمريكي، في حين أكدت فرنسا أن الحرب ينبغي أن تكون الخيار الأخير، ودعت كل من روسيا والصين إلى مواصلة عمليات التفتيش في العراق. وقال وزير الخارجية الفرنسي،



«إن فرنسا لا تستبعد اللجوء إلى القوة كوسيلة أخيرة ضد العراق إذا فشلت أعمال التفتيش ولم تؤد الجهود الدبلوماسية إلى نزع سلاحه». وأصرت روسيا على أعمال التفتيش، وعرضت أيضا تعزيز فرق التفتيش بطائرات المراقبة وبالخبراء، وقال وزير خارجيتها، «إن حديث باول يعني أن الأنشطة الدولية يجب أن تستمر».

ومن داخل مقر اجتماع مجلس الأمن اختلفت الآراء حول تقرير وزير الخارجية الأمريكي، حيث اعتبر أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان «أن الحرب ليست حتمية» على العراق، ووصف التقرير الأمريكي بأنه «رسالة واضحة للعراق لكي يتعاون مع المجتمع الدولي»، مؤكدا أن المفتشين سيتوجهون إلى بغداد نهاية الأسبوع حاملين معهم المعلومات الجديدة التي نقلت إليهم من خلال التقرير الأمريكي. ومن داخل مقر الاجتماع أيضا، رأت وزيرة الخارجية الإسبانية «أن التقرير لا يمكن دحضه.. ويؤكد بأن العراق لا يتعاون مع قرارات الأمم المتحدة». أما وزير الخارجية الباكستاني فقد طالب مجلس الأمن بانتظار النتائج التي تسفر عنها عمليات التفتيش في العراق قبل البت في أي عمل عسكري. كما دعا المندوب السوري لدى الأمم المتحدة إلى تمديد مهلة المفتشين ومنحهم الوقت الكافي لإنجاز مهمتهم، وطالب أيضا مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لرفع العقوبات المفروضة على الشعب العراقي، كما طالب أيضا بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل من دون استثناء أي دولة بما في ذلك إسرائيل.

وبعد بضع ساعات من تقرير وزير الخارجية الأمريكي، أكدت عشر دول من أوروبا الشرقية مرشحة للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، في بيان مشترك لها، «أنه بات واضحا أن العراق ينتهك فعليا قرارات مجلس الأمن، ومنها القرار ١٤٤١». وأكدت هذه الدول في بيانها أن وزير الخارجية الأمريكي عرض على مجلس الأمن «أدلة مقنعة» تثبت بأن النظام العراقي يرفض نزع سلاحه ويعمل على منع المفتشين الدوليين من القيام بعملهم بشكل فاعل.

وفي العديد من العواصم العالمية توالى ردود الفعل حول الخطاب الأمريكي، ففي تل أبيب، قال وزير الخارجية الإسرائيلي «إن ما أظهره وزير الخارجية الأمريكي يصف الحقيقة بطريقة صادقة جدا ونهائية ويكشف حقيقة طبيعة نظام صدام حسين وكذلك الخطر الذي يمثله». وفي طوكيو، اعتبر رئيس الوزراء جونيشير كوزومي أن الشكوك المتعلقة بالترسانة العراقية تزايدت بعد الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي أمام مجلس الأمن. وأوضح أن على اليابان أن «تتصرف بطريقة مسؤولة بوصفها حليفا للولايات المتحدة وعضوا في الأسرة الدولية»، وألمح إلى أن اليابان ستدعم استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولكنه أوضح «إن العراق يملك المفتاح لمعرفة ما إذا كان يمكن حل هذه المشكلة بطريقة سلمية أم لا».



قطاع النفط العراقي أمام نذر ومخاطر الحرب

إذا كان الهدف الأول المعلن للحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق هو تغيير النظام السياسي ونزع أسلحة الدمار الشامل، فإن إدارة القطاع النفطي العراقي لا تبتعد كثيرا عن أولويات الولايات المتحدة. وثمة سيناريوهات متعددة لآفاق النفط في العراق ومستويات الإنتاج في المدين القريب والمتوسط تختلف باختلاف التوقعات بشأن مسار الحرب وآثارها المباشرة على البنية التحتية للقطاع النفطي.

يحتل النفط موقعا بارزا في صلب الأزمة العراقية الحالية المتمثلة بتصاعد احتمالات الحرب الأمريكية الرامية إلى تغيير النظام العراقي. وينعكس هذا الواقع من خلال مجموعة متباينة من الأبعاد. فهناك من يرى أن النفط والسيطرة على موارده، وليس نزع أسلحة العراق، هو السبب الأساسي الذي يدفع بالإدارة الأمريكية لشن هذه الحرب. وهناك من يحذر من مخاطر أزمة نفطية عالمية تهدد مجمل الاقتصاد العالمي يمكن أن تنشب من جراء الحرب، في حين تتجه بعض التوقعات إلى رسم صورة وردية لسوق النفط في حال نجاح الحملة العسكرية الأمريكية بتحقيق أهدافها حسبما هو مرسوم. غير أن الشيء الأكيد هو أن حماية وإدارة قطاع النفط العراقي، في المراحل الأولى من الحرب والفترة التي تعقبها، يعدان أحد أهم أولويات الولايات المتحدة.

تقرير
اقتصادي

وثمة تقارير تتحدث عن وجود فريق متخصص داخل الإدارة الأمريكية يقوم في الوقت الحاضر بإجراء لقاءات مكثفة مع خبراء نفطيين، ومنهم مسؤولو شركات بالإضافة إلى مسؤولين سابقين وخبراء نفط عراقيين للوقوف على حالة القطاع النفطي العراقي ومستلزمات إعادة إصلاحه. ويشار إلى أن الولايات المتحدة ومعها أي نظام سياسي جديد في العراق ستتنظر إلى الثروة النفطية العراقية، التي تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث حجمها بعد السعودية، باعتبارها القاعدة التي ستستند إليها عملية إعادة البناء في العراق من خلال ما يمكن أن تدره من إيرادات.

وعلى هذا الأساس تمثل حماية القطاع النفطي مما يواجهه من أخطار أثناء الحرب إحدى المهمات الأساسية التي يسعى المخططون العسكريون الأمريكيون إلى التصدي لها في رسم الاستراتيجية الحربية. إذ لا يتردد بعض المسؤولين في الإدارة عن الإعراب عن مخاوفهم من تعرض آبار النفط العراقية إلى التدمير على غرار ما حدث في الكويت في عام ١٩٩١ عندما أشعلت القوات العراقية المنسحبة النيران في الآبار الكويتية جميعها. وكانت تقارير صدرت خلال الشهر الماضي عن أجهزة



المخابرات الأمريكية قد أشارت إلى أن النظام الحالي في العراق يعتزم تخريب حقول النفط العراقية في حال تعرض العراق إلى هجوم أمريكي. وذكرت هذه التقارير أن القوات الأمريكية تدرس مجموعة من الخيارات من أجل تجنب كارثة نفطية وبيئية في العراق بما فيها نشر وحدات من قوات خاصة في الأيام الأولى من الحرب في المواقع النفطية داخل العراق قد تضطر إلى استخدام معدات لعرقلة تدمير المئات من حقول النفط العراقية.

وقد ذهب بعض المحللين إلى رسم صورة لأسوأ السيناريوهات المتمثلة بتعطل كامل لقطاع النفط العراقي في حال تعرضه للتدمير وما يمكن أن يترتب على ذلك من تكاليف لإصلاح القطاع ومن آثار على إنتاج العراق وعلى مجمل سوق النفط العالمية في المستقبل المنظور. وطبقاً لتقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن فإن صورة العراق بعد الحرب ستعتمد بالدرجة الأولى على ما سيحل بالثروة النفطية وما إذا كانت ستتعرض إلى التدمير أو ستخرج سالمة. وحسب بعض الخبراء فإن تدمير آبار النفط العراقية قد يؤدي إلى توقف مجمل إنتاج العراق من الخام لمدة تزيد على عام واحد في حين ستصل تكاليف الإصلاح إلى مستويات قد لا يمكن تحملها. ويشار في هذا الصدد إلى أن عمليات إطفاء الحرائق في حقول النفط الكويتية قد تطلبت مشاركة ١٠ آلاف عامل على مدى تسعة أشهر.

إلا أن تدمير الحقول العراقية يبقى مجرد احتمال قد لا يتحقق. فليست هناك حتى الآن دلائل أكيدة تؤيد ما تذهب إليه بعض التحذيرات بشأن قطاع النفط العراقي. وحسبما أوردت نشرة «ميس» الاقتصادية هذا الأسبوع، اعتماداً على مصادر صناعية مستقلة ودبلوماسيين، ليس هناك أدلة «على أن النظام العراقي قد اتخذ إجراءات لنسف آبار النفط. وجاء في النشرة أن مراقبين تابعين للأمم المتحدة يعملون ضمن «برنامج النفط مقابل الغذاء» يزورون باستمرار المنشآت النفطية ولم يشيروا إلى أي شيء غير عادي فيها».

لعل الأمر المؤكد بالنسبة إلى مستقبل قطاع النفط في العراق هو الاستعداد والمنافسة اللذان تبديهما شركات النفط العالمية في الوقت الحاضر للمساهمة في إعادة إصلاح وتطويره وذلك بعد أكثر من عقدين على التدمير وغياب الاستثمار. وتبدي شركات النفط الأمريكية بوجه خاص رغبة قوية للعودة إلى هذا القطاع من خلال المساهمة في الأعمال والمشاريع المستقبلية النفطية. ويدور الحديث عن تنسيق بين الشركات والمسؤولين السياسيين الأمريكيين بشأن مستقبل النفط في العراق وتوزيع الأدوار في إعادة تأهيله وتطويره.



مستقبل الغاز الطبيعي.. الفرص والتحديات

يأتي انعقاد منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العاصمة القطرية الأسبوع الماضي في الوقت الذي تشهد فيه تجارة الغاز نموا مطردا يفوق معدلات النمو في المصادر الأخرى للطاقة جميعها، وفيما ينظر البعض إلى الغاز على أنه البديل المرتقب للنفط خلال المستقبل المنظور، فإن تهيئة البنية التحتية لقطاع الغاز العالمي وإنشاء خطوط نقل رخيصة وآمنة وإزالة قيود إنتاج وتخزين واستخدام الغاز تتطلب فترة زمنية طويلة وربما عقودا حتى يصبح الغاز بديلا أو منافسا قويا للنفط.

تستضيف العاصمة القطرية خلال النصف الثاني من هذا الأسبوع المؤتمر الوزاري الثالث لمنتدى الدول المصدرة للغاز، بحضور ١٧ دولة مصدرة للغاز الطبيعي في العالم. ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في وقت تشهد فيه تجارة الغاز نموا متسارعا يفوق معدلات النمو في المصادر الأخرى للطاقة جميعها، حيث يتجاوز استهلاك الغاز الطبيعي حاليا ٢٣٪ من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، مقارنة بأقل من ١٧٪ في منتصف السبعينيات. وحتى منتصف السبعينيات لم يكن يتجاوز حجم إنتاج الغاز الطبيعي في العالم ٣,١ مليار متر مكعب في العام، تستهلك منه الدول الصناعية نحو ١٨٪، بينما تضاعف حجم الإنتاج حاليا ليصل إلى أكثر من ٢,٧ مليار متر مكعب، تستهلك الدول الصناعية ما يقارب ٥٠٪ منه.

تقرير
اقتصادي

وفي تقرير موسع حول «سيناريوهات مستقبل الطاقة حتى عام ٢٠٢٠» أصدرته شركة «شل» العالمية للبتروال العام الماضي، أشارت فيه إلى أنه مثلما مثل التقدم الذي حدث في البنية التحتية الخاصة بالسكك الحديدية في القرن التاسع عشر عاملا أساسيا في تغيير وضع الصناعة في العالم، فإن تطور البنية التحتية الخاصة بالغاز سوف يغير شكل الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث ينظر إلى الغاز على نطاق واسع في العالم حاليا على أنه مصدر نظيف ومنخفض التكلفة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط الذي سيبلغ ذروته عام ٢٠٠٦ ويصل سعر البرميل إلى ٤٠ دولارا، وفقا لتوقعات «شل»، الأمر الذي يتوقع أن يدفع العالم إلى تكثيف البحث عن مصادر بديلة للنفط، وهنا يبرز الغاز وتزداد أهميته في أسواق الطاقة العالمية. وفي تصريحات حديثة له، أشار فيليب واتس رئيس شركة «شل» التي تعد ثالث أكبر شركة نفطية في العالم إلى أنه «على الرغم من أن أسعار النفط وصلت إلى ٣٠ دولارا للبرميل مؤخرا بسبب المخاوف من توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى



العراق، فإن مستقبل صناعة الطاقة سيكون مشرقا، وخلال عقود قليلة فإن اقتصاد الطاقة في أوروبا سيتحول إلى الغاز الطبيعي». وتستثمر شركة «شل» في مشروعات الغاز الطبيعي حول العالم ثمانية مليارات دولار سنويا.

إن رؤية «شل» حول مستقبل الغاز الطبيعي تدعمها العديد من المبررات التي يمكن الإشارة إليها في الآتي: أولا؛ توافر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم بكميات كبيرة تقدر حاليا بأكثر من ٥٣٥٠ تريليون قدم مكعب، في حين يشير الخبراء إلى أن الاحتياطيات ربما تكون أكبر من هذا الحجم بكثير، في ظل زيادة اهتمام شركات الطاقة العالمية بالبحث عن الغاز مؤخرا، وكذلك زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الغاز خلال الفترة الأخيرة. ثانيا؛ زيادة الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي، مع زيادة الآثار الضارة لاستخدام النفط كمصدر أساسي للطاقة في العالم، كما نشطت مؤخرا العديد من الجماعات والأحزاب التي تجعل من الدعوة إلى بيئة نظيفة أحد أهم أولوياتها، وازداد ضغطها على حكومات الدول الصناعية الكبرى من أجل هذا الهدف، ومطالبتها بضخ مزيد من الاستثمارات في البحث عن مصادر بديلة للنفط وأهمها الغاز الطبيعي، حيث تشير التقارير إلى أن المركبات التي تستخدم الغاز تقل انبعاثات الغازات الضارة منها بنسبة ٨٥٪، مقارنة بتلك التي تستخدم المشتقات النفطية. ثالثا؛ التراجع الكبير في مكانة النفط كمورد أساسي للطاقة في العالم، حيث انخفضت واردات النفط كنسبة من الواردات الكلية للدول المستهلكة بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية، وهذا ما تؤكدته وكالة الطاقة الدولية التي أشارت في تقرير لها عام ٢٠٠٠ إلى أن واردات النفط لم تعد تمثل سوى ٤٪ فقط من مجمل واردات الدول الأعضاء مقارنة بنحو ١٣٪ في الثمانينيات. كما أن التقدم التكنولوجي قد أسهم كثيرا في تراجع استهلاك النفط من خلال دوره في رفع كفاءة استهلاك الطاقة بشكل عام وبالتالي تقليل حجم الاستهلاك أو من خلال دوره في إيجاد بدائل أخرى للطاقة، أو بالنظر إلى تغيير طبيعة اقتصادات الدول الصناعية من الاعتماد على الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الإلكترونية والرقمية التي تتطلب طاقة ضئيلة.

ولا تعني هذه المؤشرات بالطبع أن الغاز الطبيعي سوف يحل محل النفط في غضون سنوات قليلة مقبلة، فهو ما زال يتطلب استثمارات ضخمة لتهيئة البنية التحتية وإنشاء خطوط نقل، خاصة أن النقل يعد من المشكلات الأساسية التي تواجه قطاع الغاز في العالم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن تكلفة نقل كمية معينة من الغاز أعلى بكثير من نقل الكمية نفسها من النفط، كما أن استخدام الغاز ما زال مقيدا بتوافر بعض التسهيلات التكنولوجية المتطورة ذات الكثافة الرأسمالية العالية بالنسبة إلى المنتج والمستهلك على حد سواء في مراحل إنتاجه ونقله وتخزينه واستهلاكه جميعها، وكل ذلك بدوره يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يصبح الغاز بديلا أو منافسا قويا بالنسبة إلى النفط.



الاقتصاد الأوروبي.. أداء ضعيف ومستقبل قاتم؟

تكشف بيانات للمفوضية الأوروبية نشرت الأسبوع الماضي عن تراجع ثقة المستهلكين في منطقة اليورو للشهر الخامس على التوالي، مما يجدد المخاوف من أن يدفع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة المقبلة الاقتصادات الأوروبية نحو أزمة اقتصادية تلقي بظلالها على العالم بأسره. وكما أن تراجع الاستهلاك أصبح بمنزلة نقطة الضعف الأساسية في الاقتصاد الأوروبي، يخشى أن يصبح الاقتصاد الأوروبي نفسه نقطة الضعف بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.

تقرير اقتصادي

كشف تقريران للمفوضية الأوروبية الأسبوع الماضي عن تراجع ثقة المستهلكين في منطقة اليورو بنسبة ٢,٠٪ للشهر الخامس على التوالي، مما يجدد المخاوف من أن يدفع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الذي يزيد على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة الاقتصادات الأوروبية نحو أزمة اقتصادية تلقي بظلالها على العالم بأسره، حيث إن تراجع الاستهلاك هو نقطة الضعف الأساسية في الاقتصاد الأوروبي وربما الاقتصاد العالمي على العموم. وتشير البيانات الاقتصادية المتاحة لبعض الدول الأوروبية، لا سيما ألمانيا وفرنسا اللتان تستحوذان على ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو، إلى أن هذه الدول قد حققت نموا متواضعا خلال العام المنصرم، مما دفع العديد من الشركات الأوروبية العملاقة إلى تسريح أكبر عدد ممكن من العاملين، وتخفيض استثماراتها بمعدلات كبيرة، وزاد من صعوبة الموقف ارتفاع قيمة اليورو لأعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات أمام الدولار مؤخرا. ووفقا لتوقعات البنك الدولي الشهر الماضي، فإن منطقة اليورو التي تضم في عضويتها ١٢ دولة تعاني أزمات اقتصادية كبرى تتطلب إصلاحات هيكلية في اقتصادات العديد من هذه الدول، حيث إنه يتوقع ألا يزيد معدل نمو الاقتصاد الأوروبي على ٨,١٪ خلال هذا العام، وفقا لأكثر السيناريوهات تفاؤلا.

ويزيد من التشاؤم بشأن الاقتصاد الأوروبي، إعلان فرنسا التي تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو أن العجز في ميزانيتها خلال العام المنصرم تجاوز ٤٩ مليار يورو، وهو ما يعادل ٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الفرنسي، متجاوزا بذلك أحدث التوقعات للحكومة الفرنسية نفسها. وكان وزراء مالية الاتحاد الأوروبي قد وجهوا نهاية الشهر المنصرم تعنيفا شديدا لفرنسا لتجاوزها سقف عجز الميزانية الذي حدده الاتحاد بحدود ٣٪ كحد أعلى من الناتج المحلي الإجمالي.



وبالنسبة إلى الاقتصاد الألماني الذي يعد الأكبر حجماً في منطقة اليورو والثالث على مستوى العالم لم يتجاوز معدل نموه خلال العام المنصرم ٢,٠٪ فقط، وهو أقل معدل نمو لهذا الاقتصاد منذ الكساد الذي عانته ألمانيا عام ١٩٩٣. وكما حدث لفرنسا، تلقت ألمانيا تعنيفاً شديداً هي الأخرى من قبل وزراء مالية الاتحاد الأوروبي نهاية الشهر الماضي بسبب العجز الكبير في ميزانيتها السنوية، حيث سجلت الميزانية الألمانية عجزاً بلغ أكثر من ٧٦ مليار يورو خلال العام المنصرم، أو ما يعادل ٧,٣٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ٨,٢٪ عام ٢٠٠١. وتشير المعطيات كافة إلى أن الاقتصاد الألماني ما زال عاجزاً عن النمو، مما يعزز من مخاوف الاتحاد الأوروبي من ركود قادم، خاصة أن الاقتصاد الألماني يستحوذ وحده على ٣٠٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، كما أن المعطيات الاقتصادية في أوروبا خارج ألمانيا ليست مشجعة، ولا تدعو إلى التفاؤل بشأن أوضاع الاقتصاد الأوروبي خلال المستقبل المنظور.

وفي هذه الظروف تتعالى الأصوات الأوروبية المحذرة من الآثار الاقتصادية للحرب، حيث حذر مفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية في الاتحاد الأوروبي مؤخراً من أن «أي حرب عسكرية على العراق ستضر بنمو الاقتصادات الأوروبية هذا العام من خلال ارتفاع أسعار النفط». وفي فرنسا حذر محافظ البنك المركزي من أن التهديد بعمل عسكري «يؤثر في الاقتصاد الأوروبي ويفقده الأمل في النمو». كما حذر وزير المالية الألماني من أن ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب على العراق سيؤثر في انتعاش الاقتصاد، وقال إن الفيضانات التي كلفت بلاده مليارات الدولارات نهاية العام المنصرم وأثرت بشكل سلبي كبير في الاقتصاد الألماني «ستكون أقل وطأة من ضرب العراق».

ومن خلال نظرة عامة على أوضاع محركات النمو الاقتصادي العالمي الثلاثة: الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، هناك حاجة ملحة لإصلاحات متعددة في قطاع الشركات الأمريكية، وإصلاحات أخرى في النظام المصرفي في اليابان، وإعادة هيكلة للعديد من الاقتصادات الأوروبية، خاصة الاقتصاد الألماني. فالإصلاحات المطلوبة يجب أن تفضي إلى استعادة ثقة المستهلكين والمستثمرين بوصفها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي.

وفي أحدث تقرير له حول الأداء المتوقع للاقتصاد الدولي خلال هذا العام، حذر البنك الدولي من انتكاسة كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث يبدو ذلك واضحاً من خلال توقعات البنك التي تشير إلى أن الاقتصادات الكبرى ستواصل نموها البطيء خلال هذا العام في اتجاه يقوده الاقتصاد الأمريكي بمعدل نمو لن يتجاوز ٦,٢٪ العام الحالي. وبالنسبة إلى اقتصادات منطقة اليورو مجتمعة، لا يتوقع أن يزيد معدل نموها على ٨,١٪ هذا العام، بأي حال من الأحوال.



انعدام التنسيق يعرقل خطط السياسة النووية الهندية

يعتقد محللون عسكريون أن «هيئة القيادة النووية» التي أعلنت الهند تشكيلها مؤخرا لتتولى مسؤولية إدارة الترسانة النووية لم تحقق الغرض منها بعد، إن لم تكن قد أضفت بالفعل المزيد من التعقيدات إلى آلية اتخاذ القرار المناسب في حال وقوع هجوم نووي مباغت. كما أن انعدام التنسيق بين جنرالات الجيش من ناحية، ووزارة الدفاع من ناحية أخرى حول ما هو عسكري وما هو سياسي يزيد هذه التعقيدات بصورة كبيرة.

على الرغم من إعلان الهند مؤخرا عن إقامة «هيئة القيادة النووية» مسؤولة مسؤولية كاملة عن إدارة ترسانة البلاد من الأسلحة النووية في حال تعرضها لهجوم نووي، فإن ذلك لم يمنع المخططين العسكريين الاستراتيجيين ومسؤولي الأجهزة الأمنية من إبداء شكوكهم حول قدرة هذه الهيئة على توفير الردع اللازم، ومن ثم التعامل مع أي ضربة نووية أولى بالفاعلية والسرعة المطلوبتين. ويلور أحد كبار المسؤولين العسكريين هذه الشكوك بقوله «إن العيب الرئيسي لهذه الهيئة يكمن في عدم وضوح الآلية التي يمكن أن تعمل بها في خضم الحرب، خاصة في غياب العناصر الحيوية المسؤولة عن القيادة والسيطرة مثل رئيس أركان الجيش لشؤون الدفاع» وأضاف أنه «بالنسبة إلى دولة منضمة حديثا إلى عضوية النادي النووي كالهند فإن توافر المعلومات الاستخباراتية في حينها وكفاءة أجهزة الاتصال وارتفاع مستوى التقنيات الحديثة المستخدمة في أرض المعركة كلها عوامل تحتم ضرورة إعادة هيكلة القوات المسلحة وإعادة النظر في برامج تدريبها وتسليحها في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة. ويعد وجود الهيئة المذكورة أمرا مهما وحيويا».

وقالت مجلة «جينز ديفنس ويكلي» المعنية بالشؤون العسكرية إن الخبراء في المؤسسة العسكرية ووزارة الدفاع يعترفون بأن الخلاف بين أفرع القوات المسلحة الرئيسي حول تعيين رئيس أركان الجيش للشؤون الدفاعية يعوق ليس عملية إعادة تجديد دماء القوات المسلحة الهندية وتطويرها فحسب، بل ويؤثر تأثيرا عكسيا في أسلوب إدارة «قيادة القوات الاستراتيجية» المنشأة حديثا، فضلا عن إعاقة عملية المشتريات ونظام التشغيل. وأوضح الجنرال فيد براكاش مالك، رئيس أركان الجيش السابق، أنه «فيما يتعلق بالجانب النووي فإن مصداقية الهند وقدرتها على الردع تتأرجحان في الميزان ما لم يتم إقامة نظام متكامل للقيادة والسيطرة»، موضحا أن التأخير في تعيين رئيس أركان الجيش للشؤون الدفاعية هو «أخطر عنصر معرقل». ولم يخف مالك استياءه من انعدام التشاور بين الحكومة والمؤسسة العسكرية حيث تعتمد الأولى إلى تهيمش دور القوات المسلحة في أي خطط تتعلق بقضايا

تقرير
عالمي



الأمن القومي، وعدم الرجوع إليها في المسائل الاستراتيجية والتشغيلية. وترى المجلة أن «هيئة الأركان الدفاعية المتكاملة» التي جرى إنشاؤها في أكتوبر ٢٠٠١ لم تفلح في تقليص مساحة العزلة المفروضة على المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بخطط السياسة النووية التي يشرف على وضعها المدنيون العاملون بوزارة الدفاع. ويؤكد وزير المالية جاسوانت سينج الذي كان وزيرا للدفاع حتى أكتوبر ٢٠٠١ أن «انعدام التنسيق بين المؤسسة العسكرية ووزارة الدفاع أدى إلى إذكاء روح التنافس (لا التعاون) فيما بينهما». هذا فضلا عن وجود منافسة قوية بين أفرع الجيش المختلفة من أجل الحصول على أكبر شريحة من كعكة الترسانة النووية ومن الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطويرها دون أن يحاول أي منها حتى الآن إيجاد أرضية مشتركة توفر الحد الأدنى اللازم للتفاهم. وكان من المفروض أن يكون رئيس أركان الجيش لشؤون الدفاع المرجع الأول لتحقيق الانسجام المفقود بين هذه الأفرع المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن الهند تستمد قدرتها الحالية على إيصال أسلحتها النووية من الطائرات المقاتلة والصواريخ. ورغم أن قيادة القوات الاستراتيجية تشرف على التخطيط المبدي والتشغيل النهائي لأنظمة التحكم في الأسلحة النووية فإن الخبراء العاملين في هيئة البحوث والتنمية الدفاعية سيكونون هم المسؤولون عن تحديد الرؤوس الحربية المناسبة لكل نوعية من الصواريخ، وهذه الأخيرة موجودة في حيازة «لجنة الطاقة الذرية» مما يضيف المزيد من التعقيدات البيروقراطية على طريق اتخاذ أي قرار نووي رادع. وليست هذه الأسلحة هي التي سيتم الاحتفاظ بها في أماكن مختلفة، بل إن الأمر ينسحب أيضا على المواد النووية. وأكد مسؤولون أمريكيون أن الهند كان لديها نظام «أساسي» للأسلحة النووية بصورة مؤقتة أثناء أزمة كارجيل العام الماضي عندما ارتفعت حدة التوتر مع باكستان حيث كانت نيودلهي «في وضع يمكنها من توجيه ضربة انتقامية باستخدام الأسلحة النووية إذا دعت الضرورة لذلك، ولكن الحال تغير بعد أربعة أيام فقط من إعلان تشكيل هيئة القيادة النووية حيث أصبح لدى الهند أكثر من هيئة واحدة مسؤولة عن إدارة الترسانة النووية والتحكم فيها». وفي حالة وقوع هجوم مباغت فإن «هذه الهيئات المختلفة ستكون لكل منها صلاحية توجيه ضربة انتقامية».

ويرى المسؤولون أن التعقيدات المصاحبة للردع النووي تحتم أن يكون رئيس أركان الجيش لشؤون الدفاع هو «المرجعية الأساسية» لتقديم المشورة العسكرية لمسؤولي الحكومة فيما يتعلق بإدارة شؤون الدفاع والعمليات العسكرية. وإلى الآن تفتقر هيئة الأركان الدفاعية المتكاملة للصلاحيات اللازمة التي تمكّنها من لعب دور مؤثر وواضح في رسم السياسات النووية الدفاعية. وعلى هذا فإن المطلوب هو نوع من «فك الاشتباك» بين هذه الأجهزة المختلفة بما يجعل القرار مركزيا حتى يأتي بصورة مؤثرة وفي الوقت المناسب.





صحيفة إيرانية: هل يتنازل خاتمي عن عامين من دورته؟

انتقادات للاريجاني قد تبعده عن الانتخابات الرئاسية المقبلة

نقلت صحيفة «همشهري» الإيرانية عن مصادر برلمانية إيرانية أنه من المقرر أن تقوم لجنة الشؤون السياسية بجمع تشخيص مصلحة النظام التي ينشط فيها أشخاص مثل الدكتور علي أكبر ولايتي بدراسة موضوع إجراء انتخابات الرئاسة ومجلس خبراء القيادة ومجلس الشورى في آن واحد. ويبدو أنه تم خلال المداولات التمهيديّة التي جرت في هذا الخصوص، اعتبار تمديد دورة مجلس الشورى الإسلامي أمرا غير قانوني. كما وجدوا خلال هذه المداولات أن السبيل الوحيد القانوني هو استقالة رئيس الجمهورية الرئيس محمد خاتمي عن العامين الأخيرين لدورته الرئاسية. أما عن مجلس خبراء القيادة أيضا فقبل إن انتخاباته قد تتزامن مع انتخابات المجلس ورئاسة الجمهورية لاحقا لأن أمد دورته يبلغ ثمانية أعوام. ومن جانبه انتقد الناطق الرسمي باسم الحكومة الإيرانية عبدالله رمضان زادة مؤخرا، المحاولات المنظمة لبعض الأفراد لطرح اتهامات مختلفة حيال الحكومة وأعضاء مجلس الوزراء وأعرب عن أسفه تجاه ذلك.

وفي سابقة قل نظيرها، أقدم المرشد الإيراني علي خامنئي على توجيه نقد لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الرسمية التي يرأسها علي لاريجاني أحد المقربين منه جدا. فقد شدد خامنئي في لقائه مع مسؤولي التلفزيون على ضرورة أن تضطلع هذه المؤسسة بدورها الإعلامي الكامل من خلال الوسائل التي يحتاجها الشعب والمجتمع وإنتاجها وإدارتها وبتحسين الأمل والعدالة، وفي مواجهة النشاط الإعلامي للسلطويين في العالم الذين وضعوا الشعب الإيراني ضمن أهدافهم منتقدا بعض توجهات التلفزيون الإعلامية والبرامجية.

وبهذا النقد سيستبعد لاريجاني من ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة حيث تبقى الساحة الداخلية الإيرانية مفتوحة على الاحتمالات كافة، ولا سيما مع وصفها بمرحلة إعادة الصياغة، والتي بإمكانها أن تسفر أيضا عن مرشحين إصلاحيين للرئاسة، بدعم المرشد الإيراني والرئيس خاتمي ومباركة خامنئي ومنتظري، قد يكون من بينهم وزير الداخلية السابق عبدالله نوري أو رئيس مجلس النواب المعتدل مهدي كروبي، على الرغم من استبعاد أوساط كلا الطرفين ترشيح نفسيهما للرئاسة، فإن متطلبات الساحة قد تفرض على أي منهما أمرا واقعا باعتباره مخرجا للأزمات المقبلة.





عبدالله جول يثير قضيتي قبرص والحرب ضد العراق مع تشيني

أبرزت صحيفة «زمان» التركية استطلاعاً للرأي أجرته شركة ANAR للبحوث، خلال الشهر الماضي شمل ٢٠٣٦ شخصاً في مراكز مدن اسطنبول وأزمير وأدنة وأنقرة وقونيا وسمسون وطرايزون وأرضروم ومالطيا وديار بكر. وكشف الاستطلاع عن أن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم قد حافظ على رصيده من الأصوات التي حصل عليها في انتخابات الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٢ واحتل المرتبة الأولى أيضاً إذ حصل على ٣٤,٨٪ وحزب الشعب الجمهوري على ١٤,٩٪ (هبط رصيده قليلاً بالقياس لرصيده في الانتخابات الأخيرة) وحزب الشباب على ٦,٦٪ وحزب الحركة القومية على ٥,٥٪ وحزب الحرية والديمقراطية (كردي) على ٤,٥٪ وحزب الطريق القويم على ٤,٤٪ وحزب الوطن الأم على ٢,٧٪. وكشف الاستطلاع عن أن ٦٤,٣٪ من المشاركين في الاستطلاع قد اعتبروا قرار المحكمة الدستورية المتعلق برئاسة أردوغان لحزب العدالة والتنمية بأنه كان قراراً سلبياً.

من جهة أخرى وفي الوقت الذي يجري فيه النقاش حول سبل حصول الحكومة على تفويض من البرلمان حول العمل العسكري الأمريكي المحتمل ضد العراق، تلقى رئيس الوزراء التركي عبدالله جول اتصالاً هاتفياً مؤخراً من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني. وأفادت المعلومات بأن تشيني قد دعا تركيا إلى إصدار القرارات الخاصة بتحديث القواعد والموانئ ومرابطة الجنود وإرسال قوات عسكرية تركية إلى شمال العراق وذلك قبل عطلة البرلمان بمناسبة عيد الأضحى. كما أفادت المعلومات بأن جول قد أكد لنائب الرئيس الأمريكي بأن القرار الخاص بمرابطة الجنود الأمريكيين سيبقى أمر صدوره إلى ما بعد عطلة العيد. وتناول الاتصال الهاتفي بين تشيني وجول، الذي استغرق ٤٠ دقيقة، التطورات المتعلقة بالعراق وآراء الطرفين ومخاوفهما تجاهها، وتطرق جول أثناء المكالمة إلى الوضع الاقتصادي في تركيا والتأثير السلبي الكبير للحرب عليه، وأفاد تشيني بأنه يتفهم جيداً قلق تركيا ومخاوفها في موضوع تأثير الحرب على اقتصاد تركيا. وذكرت المعلومات أن رئيس الوزراء جول أكد استحالة فرض شيئين هما الجبهة الشمالية وخطة آنان (حول قبرص) على الشعب في آن واحد. وتفيد المعلومات بأن جول قد أثار موضوع خطة آنان الخاصة بالتسوية في قضية قبرص لكي يذكر نائب الرئيس الأمريكي بوجود مخاوف لتركيا في خطة حل القضية القبرصية.





الأحزاب الألمانية: يجب عرض فيلم باول على متخصصين مستقلين

ترك خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول آراء متضاربة في ألمانيا إذ أجمعت أكثر الفعاليات السياسية في ألمانيا على ضرورة عرض الفيلم الوثائقي الذي كان بحوزة باول على خبراء متخصصين في مجال أفلام الوثائق السياسية على أن يكون هؤلاء الخبراء يتمتعون باستقلالية تامة. وأشار البرلمان هانس كريستيان قبل يومين إلى أن العلاقات الأمريكية-الألمانية لا يمكن أن تعود إلى ازدهارها من جديد ما دامت الولايات المتحدة تبت لهجة الحرب والتهديد، موضحا أنه يجب على الرئيس بوش العودة إلى الحكمة من خلال إجراء تغيير حكومي في إدارته تظال بادئ الأمر وزير دفاعه.

وقد أكد ناطق الحكومة الألمانية بيلا آندا أول من أمس للصحفيين أنه بالرغم من اتهام باول العراق بأنه قد كذب على العالم فإن المستشار الألماني باق على سياسته الراضية لأي عمل عسكري في العراق. واعتبر مسؤول شؤون السياسة الخارجية ونائب رئيس الكتلة النيابية عن تجمع الديمقراطيين الاشتراكيين في البرلمان الألماني جيرنوت إيرلر أن الفيلم الوثائقي لا يعد دليلا واضحا وأن مراقبة الاتصالات الهاتفية تعد ناقصة بعض الشيء، على حد قوله. وقالت زعيمة الحزب المسيحي الديمقراطي وزعيمة المعارضة المسيحية في البرلمان الألماني أنجيلا ميركيل أن على المجتمع الدولي التريث حتى يستطيع قراءة تقرير لجنة المفتشين الدوليين المقبل. إلا أن زعيم الفيدراليين الأحرار جويدو فيسترفيلله، طالب الحكومة الألمانية بضرورة ممارسة ضغوط أكثر على نظام الرئيس العراقي من أجل تسهيل عمل المفتشين، مؤكدا تضامنه مع سياسة شرودر الراضية للحرب. كما أعلنت زعيمة الخضر أن خطاب باول لن يؤثر في سياسة الحكومة الألمانية الراضية لأي عمل عسكري لأنه لا يزال في الأفق فرص كثيرة لحل المسألة بالطرق السلمية.

وعلى الصعيد نفسه أشار قائد الجيش الألماني إلى أنه قرر إرسال عدد آخر من الجنود الألمان إلى الكويت للانضمام إلى الفرقة العاملة هناك والتي يصل عددها إلى نحو ٩٥ شخصا وذلك من أجل مساندة لهم، مضيفا أنه من المحتمل أن يغادر ألمانيا ما بين ١٠٠ إلى ١٦٠ شخصا، إلى الكويت حتى يصبح عددهم ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ جنديا، وذلك تحسبا للطوارئ، مؤكدا أن هؤلاء الجنود لن يشاركوا في أي عمل عسكري ضد العراق مع القوات المهاجمة وأنه إذا ما وقعت الحرب فربما ينسحبون إلى مواقع آمنة، على حد قول ناطق وزارة الدفاع الألمانية.



العلماء قلقون من تهديد «الإنترنت» لمستقبل الهواتف الثابتة

يبدو أن شبكات الهاتف التقليدية التي بقيت لعقود المصدر الوحيد لإجراء الاتصالات الدولية في طريقها إلى الانكفاء وربما الاندثار، مفسحة المجال أمام الثورة الجديدة للاتصالات الهاتفية عبر «الإنترنت»، ويبدو أن المنافسة ليست في مصلحة شركات الهاتف التقليدية بسبب النجاح الكاسح الذي تحققه اتصالات «الإنترنت» بفضل سرعتها وقلة تكاليفها مقارنة بالمكالمات الهاتفية التي تقدمها شركات الهواتف. ويشير بحث صادر عن «معهد بحوث ميتسويشي» باليابان إلى أن ٤٠٪ من الشركات تخطط للبدء في استعمال اتصالات «الإنترنت» في السنوات القليلة المقبلة، وذلك بعد نجاح عدد كبير من الشركات اليابانية من استخدام «الإنترنت» لإجراء اتصالات داخلية ودولية بأجور منخفضة جدا. وطبقا لإحدى شركات البحوث الدولية فإن ١٠٪ من الذين أجروا اتصالات دولية حول العالم استخدموا «الإنترنت» العام الماضي في اتصالاتهم بواقع ١٨ بليون دقيقة دولية، وهو ضعف ما تم استخدامه عام ٢٠٠١، حيث بلغ عدد دقائق الاتصال ٩,٩ بليون دقيقة.

ويرى المحللون أن المستقبل القريب سيشهد انتقالا تدريجيا من استخدام شبكات الهاتف في الاتصالات الدولية إلى استخدام «الإنترنت»، وباتت شركات الهاتف التقليدية تتعرض لضغوط كبيرة من أجل إقناعها بالتخلي عن خدمة المكالمات الدولية وتوفيرها عوضا عن ذلك عبر شبكة «الإنترنت». وقد تجد شركات الهاتف التقليدية نفسها في وضع حرج، خاصة بعد اعتماد كثير من الشركات التجارية الكبرى حول العالم تقنية الاتصال عبر «الإنترنت» لإجراء مكالماتها الدولية. ويفضل التطور الكبير في مواقع «الإنترنت» التي تقدم خدمة الاتصال الهاتفي فإنه تم تجاوز الكثير من العقبات التي واجهت الاتصال الهاتفي بـ «الإنترنت» مثل بقاء الاتصال والفجوة الزمنية بين إرسال الصوت أو سماع صوت المتحدث.

ويتوقع خبراء أن تشهد السنوات المقبلة زيادة تدريجية في استخدام «الإنترنت» للاتصالات الدولية وصولا إلى مرحلة الاعتماد الكامل عليها تماما بحلول عام ٢٠١٠، وهو ما قد يشهد اختفاء خدمة الاتصالات الدولية عبر شبكات الهواتف التقليدية، وتوضح المؤشرات أن الاستثمارات في خدمة الاتصال عبر «الإنترنت» تتزايد بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة على عكس الاستثمار في شبكات الهاتف التقليدية.



أهم الأحداث

**رامسفيلد: حرب لسته أيام أو ستة أسابيع... باول يؤكد نية إعادة ترتيب المنطقة
خامس حاملة طائرات أمريكية تنتشر في الشرق الأوسط**

أعلن متحدث باسم البحرية الأمريكية أمس أن حاملة طائرات أمريكية خامسة هي « كيتي هوك » ستغادر اليابان باتجاه المنطقة القريبة من العراق، وستحل محلها في الشرق الأقصى حاملة الطائرات « كارل فنسون ». يأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أن الجهود الدبلوماسية الدولية لحمل العراق على إزالة أسلحته قد فشلت، معتبرا أنه إذا ما اندلعت الحرب ضد العراق، فإنها « ستدوم ستة أيام وربما ستة أسابيع، وليس ستة أشهر بالتأكيد ». في الإطار ذاته أعلن مصدر أمريكي أن الولايات المتحدة تعتزم خفض دبلوماسيتها في عدد من دول الشرق الأوسط. وأصدرت واشنطن مذكرة إلى رعاياها في جميع أنحاء العالم حذرتهم فيها من « التهديد المتزايد » للاعتداءات الإرهابية التي تستخدم فيها أسلحة كيميائية وبيولوجية. إلى ذلك رأت الصحف اللبنانية أمس أن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حدد « الأهداف الحقيقية » للولايات المتحدة من ضرب العراق بكشفه عن عزمها « إعادة ترتيب الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها ». وفي إطار الجدل الدائر حول دور مجلس الأمن في الأزمة أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن القرار ١٤٤١ يتحدث عن نفسه في إرغام الرئيس العراقي على نزع سلاحه، مبديا على مفض موافقته على قرار ثانٍ ينص صراحة على السماح بالتدخل العسكري. وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن أي قرار جديد حول العراق يجب أن يكون « جديا وفاعلا ومقبولا ». فيما اعتبرت الحكومة الألمانية أن إصدار « قرار دولي ثانٍ حول العراق ليس ضروريا في الوقت الحاضر ». وأعلن وزير الخارجية الروسي أن روسيا « لا ترى اليوم أي مبرر للحدث عن قرار يفتح الطريق أمام اللجوء إلى القوة حيال العراق ».

شارون التقى مسؤولين فلسطينيين كبيرين

لقاءات بين الفصائل الفلسطينية تمهيدا لاستئناف حوار القاهرة

أكدت حركة المقاومة الإسلامية « حماس » أمس أن اجتماعات عدة عقدت بين الفصائل الفلسطينية



تمهيدا لاستئناف الحوار الفلسطيني في القاهرة بعد عيد الأضحى، كما أكدت قبولها بدولة فلسطينية على أي شبر « شرط عدم اعترافها بإسرائيل ». على جانب آخر ذكر التلفزيون الإسرائيلي العام أمس أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون التقى أخيرا مسؤولين فلسطينيين كبيرين. وأوضح المصدر ذاته أن لقاء أول تم قبل الانتخابات التشريعية الإسرائيلية التي جرت في ٢٨ يناير الماضي، بين شارون ومحمود عباس (أبومازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتم اللقاء الثاني بعد الانتخابات، مع أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

وكالة الطاقة الدولية على استعداد لاستخدام احتياطيها الاستراتيجي

النفط يقفز مجددا في الولايات المتحدة وأوروبا لأعلى مستوياته في عامين

قفزت أسعار النفط العالمية مجددا لأعلى مستوياتها في عامين أمس، حيث ارتفع الخام الأمريكي الخفيف « خام غرب تكساس الوسيط » ٠.٩ ، ١ دولار إلى ٢٥ ، ٣٥ دولار، وهو أعلى مستوياته منذ نوفمبر عام ٢٠٠٠ ليواصل قفزته خلال أسبوع التداول الحالي التي بلغت ٢٠٪ قبل أن يتراجع إلى ١٢ ، ٣٥ دولار مسجلا ارتفاعا قدره ٩٦ سنتا. وارتفع خام القياس الأوروبي مزيج برنت في بورصة البترول الدولية في لندن إلى ٣٢ ، ٥٠ دولار للبرميل وهو أيضا أعلى مستوياته في سنتين وارتفع في التعاملات الأخيرة ٩٠ سنتا إلى ٣٤ ، ٣٢ دولار. على جانب آخر أعلن المدير العام لوكالة الطاقة الدولية كلود مانديل أمس أن الوكالة على استعداد لاستخدام الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في حال حرب مع العراق، تفاديا لارتفاع كبير في أسعار النفط الخام.

يمكن أن يصل إلى عمق الأراضي الصينية

الهند تريد القيام بتجربة صاروخ بعيد المدى

تستعد الهند لإطلاق صاروخ بعيد المدى يمكن أن يبلغ هدفا في عمق الأراضي الصينية، على حد قول مصادر رفيعة المستوى، رغم التحذير الأمريكي من توتر الوضع في جنوب شرق آسيا. وقالت مصادر في هيئات أبحاث الدفاع الهندية إن إطلاق الصاروخ « أجني-٣ » الذي يبلغ مداه ثلاثة آلاف كيلومتر يفترض أن يتم قبل انتهاء موسم الحصاد في سبتمبر المقبل.



شريط الأنباء

أبوظبي

* تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يشهد سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم الاحتفال بتخريج الدورة الثالثة عشرة للطلبة المرشحين والدورة الثالثة عشرة للطلبة الجامعيين بكلية الشرطة بأبوظبي.

«وكالة أنباء الإمارات»

الرياض

* أفاد مصدر دبلوماسي غربي أمس بأن مواطنا بريطانيا أصيب بجروح طفيفة أول من أمس في الرياض جراء شظايا الزجاج إثر تعرضه لإطلاق نار بينما كان يقود سيارته.

* أعلنت وزارة الداخلية السعودية أمس توقيف ثمانية سعوديين يحتمل أن يكونوا المسؤولين عن عملية إطلاق النار التي جرت في ٢٤ يناير الماضي وذهب ضحيتها كويتي وأصيب خلالها ثلاثة سعوديين بجروح، بينهم رجلا شرطة.

«الفرنسية»

بيروت

* اقترح الأمين العام لـ «حزب الله» اللبناني حسن نصر الله أمس إطلاق مبادرة عربية للمصالحة بين المعارضة والسلطة في العراق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفقا لنموذج اتفاق الطائف (١٩٨٩) الذي وضع حدا لـ ١٥ عاما من الحرب الأهلية في لبنان.

«الفرنسية»

القاهرة

* أفاد مصدر مقرب من الرئاسة المصرية أمس بأن الرئيس المصري حسني مبارك سيزور الأردن اليوم



للبحث مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في تفادي الحرب مع العراق.

«الفرنسية»

تونس

* أعلن مصدر رسمي أن نائب الرئيس الإيراني محمد رضا عارف أنهى أمس زيارة رسمية إلى تونس استمرت يومين، وأجرى خلالها محادثات تمحورت حول العراق والشرق الأوسط والتعاون الاقتصادي. وأكد رضا عارف خلال زيارته معارضة إيران شن حرب على العراق، وكرر دعمها نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية.

«الفرنسية»

الرباط

* أعلن وزير الخارجية الجزائري عبدالعزيز بلخادم أنه تم التطرق إلى مسألة «التكامل» الاقتصادي بين المغرب والجزائر خلال لقائه في الرباط رئيس الوزراء المغربي إدريس جطو.

«الفرنسية»

إسلام آباد

* أعلنت باكستان أمس أنها احتجت لدى الهند بسبب مزاعم نيودلهي بأن القوائم بالأعمال الباكستانية في نيودلهي قدم أموالا لانفصاليين كشميريين. وقالت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان إن مزاعم «تتهم القوائم بالأعمال الباكستانية جليل عباس جيلاني بتقديم أموال إلى ممثلين من حركة مؤتمر الحريات لجميع الأحزاب هو اتهام سخيف ولا أساس له من الصحة».

«رويترز»

أنقرة

* ذكرت محطات التلفزيون المحلية التركية أن عملية احتجاز الرهائن في طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية التركية -من طراز «إيرباص ٣١٠»- مساء أمس في اسطنبول قد انتهت سلميا. وأوضحت المصادر أن القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب تمكنت من السيطرة على الخاطف، وهو تركي، على مدرج مطار أتاتورك في اسطنبول.

«الفرنسية»



عرض كتاب

Author:

Gordon Thomas

Publisher:

Dandelion Books, 2001

بذور النار: الصين وقصة

الهجوم على أمريكا

Seeds of Fire: China And

The Story Behind The

Attack On America

المؤلف:

جوردون توماس

الناشر:

داندليون بوكس، ٢٠٠١

يتعرض الكتاب لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ومدى العلاقة التي تجمع بين الصين وزعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، وكيف فشلت أجهزة الاستخبارات الأمريكية، في رصد هذه العلاقة وكشف مخططات «القاعدة» وإجهاضها في مهدها. ويشرح المؤلف طبيعة العلاقات بين الفرقاء، مثل علاقة وكالات الاستخبارات الصينية بمثيلاتها الإسرائيلية، ومدى انكشاف الولايات المتحدة أمام جهاز الموساد الإسرائيلي، كيف عقد الجانبان الصيني والإسرائيلي حلفا سريا لسرقة الأسرار والوثائق النووية من مختبر لوس ألاموس الذي يعد من أكثر المختبرات النووية الأمريكية سرية.

ويشرح الكتاب كيف أن الصين كانت، قبل أحداث سبتمبر، مستعدة لتزويد ابن لادن وجماعته بأكثر الأسلحة تطورا. كما يرسم المؤلف صورة سوداوية لمستقبل العلاقات الأمريكية-الروسية على الرغم مما أبداه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من دعم وتأييد للولايات المتحدة في أعقاب أحداث سبتمبر. ويرى المؤلف أن روسيا، رغم التحولات الإيجابية التي تشير إلى اتجاهاتها الإصلاحية، لا تفتأ تعود لممارسة أساليبها التقليدية العتيقة، ويتمثل ذلك في استمرار تعاونها مع أنظمة معادية للولايات المتحدة مثل العراق وإيران، علاوة على استمرارها في انتهاك مبادئ حقوق الإنسان في حربها ضد الشيشان. ومن الواضح أن الصين تسير على خطى روسيا فيما يتعلق ببيع التكنولوجيا المتقدمة لهذه الأنظمة نفسها، على الرغم من تأكيدات بكين في أكثر من مناسبة التزامها بالاتفاقيات الدولية القاضية بالحد من انتشار الأسلحة النووية. وكما هي الحال بالنسبة إلى روسيا، بدأت رياح التغيير تهب على الصين، وبدأت بكين تحاول الانخراط في الشؤون الدولية والمجتمع الدولي، ومن المؤكد أن انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية خطوة تصب في الاتجاه نفسه. ولكن المؤلف يحذر من أن هذه التحولات قد لا تكون حقيقية أو جوهرية، وأنها لا تعني أن بكين قد قررت بالفعل طي صفحة الماضي الشيوعي الكئيب واللاحق بركب التطور العالمي. وهو يرى أن الصين لن تفرط بسهولة في أيديولوجيتها الشيوعية أو موروثها الثقافي، وأن على الولايات المتحدة أن تأخذ كامل حذرها عند التعامل مع التنين الأصفر.

ويرى المؤلف أن مبادرة بكين بالوقوف إلى جانب واشنطن ومساندتها عقب ١١ سبتمبر إنما هي مجرد مناورة تكتيكية لا تعكس موقف الصين الحقيقي، والدليل على ذلك استمرار الصين في انتهاك حقوق الإنسان. ولكن هذا الموقف لا يمنع القول من أن الصين تحاول، ولو على استحياء، مد جسور التفاهم والحوار مع الولايات المتحدة، ولكن دون الإفراط في التفاؤل أو القفز إلى استنتاجات غير صحيحة.

